Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Journal of University Studies for inclusive Research
Vol.2 , Issue 4 (2022), 3049- 3082
USRIJ Pvt. Ltd.,

أثر الرقابة الإلكترونية على الفساد الإداري في المشاريع التنموية

دراسة ميدانية على موظفي إدارات المشاريع بالهيئة الملكية بينبع

The Impact of Electronic Control on Administrative Corruption in Development Projects

A Field Study of Project Management Offices Employees in the Royal Commission at Yanbu

فايز بن عامر الشهري

ماجستير الإدارة العامة التنفيذي،

ينبع، المملكة العربية السعودية

بريد إلكتروني: faiz.alshehri57@gmail.com

د/ حسن بن عبدالقادر طيبه

أستاذ مشارك، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

بريد إلكتروني: hataibah@kau.edu.sa

المستخلص:

سعى الباحثين لدراسة أثر الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع. حيث أصبح الفساد الإداري يمثل واحداً من اهم التهديدات الرئيسة ضد التنمية كما ان له الأثر الكبير على مستوى الإنجاز والجودة في المشاريع الحكومية. ولمكافحته والسيطرة عليه لابد للإدارة العليا من تبني مبدأ تطبيق الرقابة الإلكترونية ودعم هذا التوجه في جميع المشاريع وتفعيلها على المشاريع والانتقال من نظم الرقابة التقليدية إلى ممارسات الرقابة الإلكترونية ومواكبة رؤية المملكة 2030 لرفع كفاءة وجودة أداء المشاريع وتحقيق سرعة الإنجاز ودقة النتائج، بالإضافة الى توفير معلومات دقيقة عن المشاريع يسهل الوصول لها من قبل المختصين بالمنظمة، وأيضا حتى تكون مرجع للإدارة العليا والأجهزة الرقابة عند الحاجة اليها. وقد درس الباحثين العلاقة بين الرقابة الإلكترونية والفساد الإداري وتأثير الرقابية الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع، واعتمد الباحثين في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على عينة عشوائية مكونه من (267) موظف، وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائي للعلوم الاجتماعيةSPSS وأظهرت الدراسة عدة نتائج، من أهمها: وجود علاقة ذو دلاله إحصائية بين الرقابة الإلكترونية والفساد الإداري في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع. التعرف على جهود الهيئة الملكية بينبع المبذولة للتحول الإلكتروني ومدى الاستفادة منه في تسهيل الإجراءات. ومعرفة أثر الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية. بالإضافة الى تعميق الوعي بأهمية الرقابة الإلكترونية في تحسين تنفيذ المشاريع.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الإلكترونية، الفساد الإداري، المشاريع التنموية، بالهيئة الملكية بينبع.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Abstract:

The researchers sought to study the impact of electronic control in reducing administrative corruption in development projects at the Royal Commission in Yanbu. As administrative corruption has become one of the main threats against development, it also has a significant impact on the level of achievement and quality in government projects. In order to combat and control it, the senior management must adopt the principle of applying electronic control and support this trend in all projects and activate it on projects and move from traditional control systems to electronic control practices and keep pace with the Kingdom's vision 2030 to raise the efficiency and quality of project performance and achieve speed of completion and accuracy of results, in addition to providing accurate information about projects that are easily accessible to the organization's specialists, and also to be a reference for senior management and oversight bodies when needed. The researchers studied the relationship between electronic control and administrative corruption and the effect of electronic control in reducing administrative corruption in development projects in the Royal Commission in Yanbu. In preparing this study, the researchers relied on the descriptive analytical approach on a random sample of (267) employees, and the data was processed statistically using the SPSS The study showed several results, the most important of which are: There is a statistically significant relationship between electronic control and administrative corruption in development projects in the Royal Commission in Yanbu. Learn about the efforts of the Royal Commission in Yanbu for electronic transformation and the extent to which it is used in facilitating procedures. And knowing the impact of electronic control in reducing administrative corruption in development projects. In addition, it will enhance the awareness of the importance of electronic control in improving project implementation.

Keywords: electronic control, administrative corruption, development projects, Royal Commission at Yanbu.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

المقدمة:

تسعى حكومة المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها (2030) لإنشاء بيئات افتراضية متعددة تساهم في تطوير ورفع مستوى الخدمات المقدمة لمواطنيها. إلا إن تلك البيئات تحتاج إلى رقابة إلكترونية لقياس أداء أعمالها، وإنتاجيتها، والمساعد على تحديد المسؤوليات، وضبط سلوكيات الموظفين، وأيضا أداة لكشف ومحاربة الفساد الإداري في تلك البيئات.

وتشهد المملكة العربية السعودية تسارعاً هائلاً في مجال المشاريع التنموية لتحقيق رؤيتها التنموية في كافة المجالات وخاصة مشاريع البنى التحية ومن خلال ذلك برزت مشكلة من أخطر المشكلات التي تؤثر على سير تلك المشاريع وهي الفساد الإداري بالمشاريع التنموية، والتي تحد من التنمية ولها تأثير على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما دفع الباحثين إلى دراسة أثر الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية.

1.1 مشكلة الدراسة:

الفساد الإداري من أهم المشكلات التي اكتسبت خطورة وأهمية وأصبحت الحاجة ملحة إلى معالجتها. وكون الرقابة من أهم عناصر العملية الإدارية، فإن ضعفها في المنظمات سبب رئيسي من أسباب تفشي الفساد التي قد تظهر نتائجه على شكل أضرار إدارية وسياسية واقتصادية، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس هو: ما أثر الرقابة الإلكترونية في بعديها (رقابة أداء العاملين، رقابة تنفيذ المشاريع) في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع؟

2.1 فرضيات الدراسة

تمثلت فرضية الدراسة في انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في إدارة المشاريع بالهيئة الملكية بينبع. ويتفرع منها الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الإلكترونية (رقابة أداء العاملين) في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الإلكترونية (رقابة تنفيذ المشاريع) في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حول الرقابة الالكترونية في الحد من الفساد الاداري في المشاريع التنموية في الهيئة الملكية بينبع تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر– المسمى الوظيفي– المؤهل– الخبرة– التدريب).

3.1 أهمية الدراسة

تبرز اهمية الدراسة الحالية في كونها تتناول موضوع أثر الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية وذلك من النواحي التالية:

أ) الناحية العلمية:

1- الحاجة لمعرفة أثر الرقابة الإلكترونية على جوانب الفساد الإداري بالمشاريع التنموية.

2- يسعى إلى محاولة وضع الحلول للحد من الفساد الإداري في إحدى المرافق المهمة في المملكة.

ب) الناحية التطبيقية:

1- الحاجة لإعطاء تصور واضح للمسئولين بأهمية الرقابية الإلكترونية في المشاريع التنموية وأثر الفساد عليها.

2- الحاجة الماسة لمعرفة جوانب الفساد الإداري في إدارة المشاريع بمشاريع الهيئة الملكية بينبع وأثر الرقابة الإلكترونية عليها.

3- الحاجة لتحسين الأداء والكفاءة وكشف الأخطاء ومحاولة تصحيحها وتحسين مخرجات المشاريع.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية لتحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على أثر الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على جهود الهيئة الملكية بينبع المبذولة للتحول الإلكتروني ومدى الاستفادة منه في تبسيط وتسهيل الإجراءات.

2- معرفة أثر الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع.

3- تعميق الوعي بأهمية الرقابة الإلكترونية في تحسين تنفيذ المشاريع.

4- التعرف على المعوقات التي تؤثر على استخدام التكنولوجيا في إدارة المشاريع بالهيئة الملكية بينبع.

5.1 منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع البيانات عن الظاهرة المدروسة ووصفها وتحليلها وتفسيرها.

6.1حدود الدراسة:

1- **الحدود الموضوعة:** دراسة أثر الرقابة الإلكترونية للحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع.

2- **الحدود الزمنية:** طُبقت هذه الدراسة خلال الفترة من شهر جمادى اخر وحتى شهر رمضان من عام 1442هـ.

3- **الحدود المكانية:** المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع.

4- **الحدود البشرية:** موظفي إدارة المشاريع بالهيئة الملكية بينبع من إداريين ومهندسين.

7.1مصطلحات البحث:

1-**الرقابة الإلكترونية:** عرفت الرقابة الإلكترونية "بأنها الرقابة التي تعتمد على تقنية المعلومات الإدارية حيث أصبحت أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولا بأول وفي الوقت الحقيقي فالمعلومات التي تسجل فور التنفيذ تكون لدي المدير" (عبد الناصر وقريشي 2011م، 87).

2-**الفساد الإداري:** عرفه محمد عبد الغني هلال بأنه: "انتهاك للواجب العام والانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل"(هلال 2010م، 9). والفساد الإداري هو "عدول الموظف العام عن الاستقامة لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في إطار الوظيفة العامة" (معابرة 2011م، 99).

3-**إساءة استخدام السلطة:** عرفها (الطماوي 2014م، 69) بانها: "استعمال رجل الإدارة سلطته التقديرية لتحقيق غرض غير معترف له به".

4-**الاخلال بالواجب الوظيفي:** " يمكن القول بان الإخلال بالواجبات الوظيفية مصطلح يشير إلى توقف أو امتناع الموظف عن القيام بأداء مهام عمله والتي تتضمنها بطاقة الوصف الوظيفي" (الروسان، 2018م، ص39-40).

5-**المشروع التنموي:** هو "مجموعة من الاعمال المرتبطة التي يتم تنفيذها بطريقة منظمة له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان بوضوح وذلك لتحقيق النتائج المحددة المطلوبة لتلبية الحاجات الاستراتيجية للمؤسسة" (جرار 2018م، 46).

2. أدبيّات الدّراسة

1.2 الرقابة الإلكترونية:

اتجهت رؤية المملكة للإدارة الالكترونية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المفهوم الإداري. وعليه فان الرقابة الالكترونية هي الأسلوب الحديث للتطور الحالي وتعتبر جهاز الانذار المبكر الذي توضح نواحي الضعف والخطأ في أداء المنظمة والعمل على تقويمها سواء كانت هذه الأخطاء بشرية او تقنية او فنية ومنع حدوثها مستقبلاً. بالإضافة الى كونها الوظيفة الرقابية المعنية بمتابعة سير المشاريع والحفاظ على أدائها حسب الجداول الزمنية والمواصفات المطلوبة لإيقاف ارتكاب اساءة استخدام الاموال العامة والموارد أو التبديد او الرشوة او الاختلاس.

وعرفت الرقابة الإلكترونية "بأنها الرقابة التي تعتمد على تقنية المعلومات الإدارية حيث أصبحت أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولا بأول وفي الوقت الحقيقي فالمعلومات التي تسجل فور التنفيذ تكون لدي المدير" (عبد الناصر وقريشي 2011م، 87).

وعرف (السلمي، 2011م، 323) الرقابة الإلكترونية بانها "منهجية ادارية جديدة تقوم على الاستيعاب والاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة هذه الوظيفة الاساسية للإدارة في منظمات عصر العولمة والتغيير المستمر".

والرقابة الإلكترونية تعتمد على تقنية المعلومات الإدارية حيث أصبحت أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أولا بأول وفي الوقت الحقيقي، فالمعلومات التي تسجل فور التنفيذ تكون لدى المدير (أبو عاشور والنمري، ٢٠١٣م).

ومن خلال تطبيق الرقابة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية وخاصة في مجال مراقبة المشاريع اتضح ان الرقابة الإلكترونية هي اسلوب متكامل لتحقيق جودة الاعمال الرقابية مما يسهم في تسهيل الاعمال الادارية إلكترونياً ومتابعتها وفق تطبيقات وبرامج معدة مسبقاً وهو ما تسعى اليه رؤية المملكة العربية السعودية لتحول الرقمي الكامل وخاصة في تنفيذ مشاريع البنى التحتية والمشاريع الخدمية لتقليل من الاخطاء والاختراقات وتبديد الاموال وتقليل الانفاق الحكومي مما يسهم في تطوير الاعمال وسهولة متابعتها وتقويم الاخطاء بسرعة وبدون هدر لأموال الدولة.

1.1.2أهمية الرقابة الإلكترونية:

التطور الذي حدث في العالم حيال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات أبرز اهمية الرقابة الإلكترونية في كونها أصبحت وسيلة إلكترونية تقوم بدعم الانسان في شتى المجالات لرفع مستوى الأداء الوظيفي. وذكر (الظاهر 2009م، 195) ان الرقابة مهمه لعدة أسباب:

1. منع حدوث الاخطاء.
2. التأكد من حسن سير العمل.
3. تشجيع النجاح الإداري.

كما أورد الباحثين إلى ان أهمية الرقابة الالكترونية تمثل في توضيح نواحي الضعف والخطأ والعمل على تقويمها سواء كانت بشرية او تقنية او فنية ومنع حدوثها مستقبلاً وهي وظيفة الجهات الرقابية المعنية بمتابعة سير المشاريع المنفذة للعمل حسب الجداول الزمنية والمواصفات المطلوبة.

2.1.2 اهداف الرقابة الالكترونية:

ذكر (الطراونة 2011م، 25) يمكن تلخيص الأهداف التي تحققها لنا الرقابة بما يلي:

1- التعرف على المشكلات والعقبات وتحديد الأسباب الرئيسة للمشكلات وتقديم الحلول.

2- اكتشاف الأخطاء قبل استفحالها وفور قوتها والمعالجة والتصحيح الفوري لها.

3- التأكد أن العمليات الفنية تسير وفق المخطط المرسوم.

4- التثبت من أن المسؤوليات تؤدى بالشكل المناسبة بعيدا عن الإسراف والهدر.

5- تحقيق نوع من النمطية او التوافق لأداء العاملين، كما هو الحال في دراسة الوقت والحركة.

6- رفع الروح المعنوية وتعزيزها للمبدعين، للحصول على المكافآت والحوافز.

3.1.2 العناصر الأساسية للرقابة الإلكترونية:

ذكر (طراونة 2011م،27) ان عناصر الرقابة هي: تحديد الأهداف ووضع المعايير والمقاييس ثم مقارنة ومطابقة النتائج المتحققة مع المعايير أو المقاييس الموضوعة. يليها قياس الفروق والتعرف على اسبابها من خلال المقارنة، ثم تصحيح الانحرافات ومتابعة سير التنفيذ. وأخيرا مراجعة الأداء وقياس النتائج مع مطابقتها للأهداف مرة أخرى.

ويشير (النجار 2010م،34) أن الرقابة الالكترونية تنقسم إلى قسمين رقابة مانعة لتجنب الاخطاء والانحرافات (الادارية والمالية والتنظيمية) ورقابة علاجية لتصحيح الاخطاء ومعالجة الانحرافات وتحتاج في كلا من القسمين على:

1-المعايير ومعدلات الاداء النمطية المنظمة.

2-معايير وآليات لقياس الاخطاء والانحرافات وتحديد حجمها.

3-تصنيف الاخطاء وحصرها واساليب التصحيح والتعديل والمسارات البديلة.

4-توفير آليات ونظم الثواب والعقاب وتجنب الوقوع في الاخطاء مستقبلاً.

5-طرح وسائل ادارة الجودة الشاملة داخلياً وخارجياً.

4.1.2 مزايا الرقابة الإلكترونية عن الرقابة التقليدية:

ذكر (خليل 2014م، 126) بأنه لا شك بأن الرقابة الإلكترونية تحقق استخداما فعالا للأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الإنترنت بكل ما تعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة اما ما يمكن أن يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها بالآتي:

1- تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي فهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.

2- إنها تحقق الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية بما يولد تدفقا مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة الإجراء في أوقات متباعدة وبشكل دوري.

3- الحد الأدنى من المفاجآت الداخلية في الرقابة: بسبب الرقابة المستمرة بدلا من الدورية، فلا شيء يتفاقم داخل المنظمة أو المؤسسة دون معرفته أولا، وهذا يساعد على تقلص الحد الأدنى من المفاجآت الداخلية.

4- إن الرقابة الإلكترونية تحفز العلاقات القائمة على الثقة مما يقلل من الجهد الإداري المطلوب في الرقابة.

5- ان الرقابة الإلكترونية تقلص مع الوقت من أهمية الرقابة القائمة على المدخلات أو العمليات أو الأنشطة لصالح التأكيد المتزايد على النتائج فهي إذن أقرب إلى الرقابة بالنتائج.

6- إن الرقابة الإلكترونية تساعد على انخراط الجميع في معرفة ماذا يوجد في المنظمة أو المؤسسة إلى حد كبير، من أجل تحقيق مستلزمات الرقابة والحد من المفاجآت والأزمات في المنظمة أو المؤسسة.

ولتحقيق الرقابة الإلكترونية لابد لنا من الاعتماد عليها في سير اعمال المشاريع التنموية من خلال استخدام النظم والبرامج الرقمية حسب الأهداف المراد تحقيقها من المشروع وذلك من خلال ادخالها في العمليات الادارية والتنفيذية للمشاريع وذلك ايماناً بدورها الفعال في تحقيق الأهداف وتحقيقا للتحول الرقمي الذي تسعى اليه المملكة العربية السعودية في كافة المجالات.

5.1.2 مجالات الرقابة الالكترونية:

ذكر (الشريف، عبدالعليم، بيومي2013م، 383) بأن الرقابة الإلكترونية تشمل الكثير من المجالات أهمها:

1.الرقابة المادية: تشمل نواحي الرقابة على المخزون وأيضا الرقابة على المعدات المناسبة مع نوع وحجم العمل المطلوب.

2-الرقابة البشرية: ترتبط بأنشطة اختيار العاملين لوضعهم في الأعمال المناسبة والقيام بتدريبهم ووضع معايير تتعلق بتقييم أداء العاملين.

3-الرقابة المعلوماتية:(المعلومات الدقيقة) المعلومات عن نتائج التنفيذ وعن أداء مستويات المنظمة القرارات المناسبة.

4-الرقابة المالية: التدبير المالي لعملية الإنفاق على أنشطة المنظمة، والموارد الأخرى (المادية والبشرية والإعلامية).

ويرى الباحثين ان الرقابة الالكترونية تتنوع بحسب المجالات التي تخدم المنظمة للعملية الرقابية وأن هذه المجالات تبنى وفقا لأهداف المنظمة بحسب عملها وتوجهاتها ونوع العمل الذي تقوم به سواء مشاريع انتاجية او مشاريع خدمية او بنى تحتية.

2.2 الفساد الاداري

هناك العديد من التعاريف التي أوردها الباحثين في هذا المجال إلا انه يصعب إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري لأسباب عديدة من بينها: ظاهرة الفساد معقدة ومتشعبة في معالمها وأسبابها واختلاف مناهج دراستها وتنوع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها كونهم ينتمون لحقول معرفية عديدة مثل العلوم القانونية والسياسية، وعلم الاجتماع والاقتصاد والإدارة. وهنا نورد بعض منها:

أن الفساد هو "سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وأن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري" (الموسى 2014م، ١٢).

كما عُرف الفساد الإداري بأنه "عدول الموظف العام عن الاستقامة لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في إطار الوظيفة العامة" (معابرة 2011م، 99). وتُعرف إساءة استخدام السلطة بانها "استعمال رجل الإدارة سلطته التقديرية لتحقيق غرض غير معترف له به" (الطماوي 2014م، 69).

1.2.2 دوافع الفساد الاداري:

أشار (بحر 2011م، 12) بأن ظاهرة الفساد مثلها مثل كافة الظواهر لها اسبابها التي تسهم في حدوثها ولمعالجتها لابد من التعرف على العوامل والاسباب التي تدفع اليها ونذكر منها:

1. **الاسباب الاقتصادية:** هي من العوامل الاساسية التي تدفع الافراد لارتكاب الفساد واختلاس الاموال وتقبل الرشاوى وتسريب المعلومات وغيرها من الاعمال التي تسبب الفساد الاداري بالإضافة لاستغلال السلطة وهي ليست حكرا على الدول النامية، بل يحدث الفساد الاداري في الدول المتقدمة ايضاً وهو نتيجة عدم اشباع الدولة احتياجات الموظفين والمسؤولين المالية والاجتماعية.
2. **الدوافع السياسية:** أن غياب الديمقراطية والشورى وعجز الدول إلى تحقيق المساواة بين المواطنين وخاصة الموظفين والعمال وتهميشهم فعدم تأييد الدولة ومد يد العون لاحتياجات الموظفين والعمال يؤدي لاختيارهم طرق اخرى في الكسب وايجاد المكانة الاجتماعية وبالتالي تؤدي للفساد.

3. **الاسباب الاجتماعية:** قد ينبع الفساد منذ الصغر نتيجة للتربية والبيئة المحيطة والتأثر بالوالدين والاقران وغياب الوازع الديني كذلك قد ينبع من البيئة الداخلية للعمل سواء من انحراف النظم والقوانين أو تضاربها مما يسهل استغلالها وبذلك يحدث الفساد الاداري.

2.2.2 أثر الفساد الإداري:

يؤثر الفساد الإداري على نواحي عدة منها:

1. **أثر الفساد على النواحي السياسية:** يؤثر الفساد سلبا على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية. كما يؤدي الفساد إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية. الفساد إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى، ويؤثر ذلك على علاقاتها الخارجية ومشاركتها في القضايا العالمية (يحيى 2009م،185).
2. **أثر الفساد على النواحي الاقتصاد:** يؤثر الفساد مثل هروب الأموال واستثمارها في الخارج لضعف الاستثمار في الوطن وغياب النزاهة والشفافية وضعف توفر فرص العمل وازدياد ظاهرة البطالة وتبذير المال العام بالإضافة الى هجرة الكفاءات الاقتصادية خارج المنظمات بسبب تفشي الوساطة والمحسوبية.
3. **أثر الفساد على النواحي الاجتماعية:** ومنها زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على (الصدق الأمانة العدل المساواة وتكافؤ الفرص وغيرها) انعدام المهنية في العمل، غياب المسئولية والنوايا السلبية لدى الأفراد، ضعف الوازع الديني، تفشي الجريمة، الشعور بالظلم، الحقد بين الشرائح الاجتماعية، زيادة حجم الشرائح المهمشة (سليمان 2011م، 8).

3. الدراسات السابقة:

دراسة (العدوان 2020م) أثر الرقابة الإلكترونية على مستوى أداء العاملين في مؤسسات التمويل الحكومية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الإلكترونية على مستوى أداء العاملين في مؤسسات التمويل الحكومية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة المتمثل بمؤسسات التمويل الحكومية البالغ عددها (7) سبع مؤسسات. وقام الباحثان بتصميم استبانة شملت (34) فقرة غطت أبعاد الرقابة الإلكترونية التي اعتمدتها الدراسة وهي– المدخلات، والتشغيل، وسلوك العاملين، والأداء. وجرى توزيعها على عينة الدراسة البالغة (113) فردا من كافة العاملين في دوائر الرقابة في مؤسسات التمويل الحكومية. وتم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية واختبار الفرضيات لأبعاد الرقابة وأثرها على مستوى أداء العاملين. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الرقابة الإلكترونية بأبعادها– (الرقابة على المدخلات، والرقابة على التشغيل. والرقابة على سلوك العاملين) يؤدي إلى تحسين مستوى أداء العاملين في المؤسسات الداخلة في الدراسة. وقد تبين وجود أثر عند مستوى الدلالة ($\alpha 0.05 \geq$) لأبعاد الرقابة الإلكترونية مجتمعة ومنفردة على مستوى الأداء للعاملين في مؤسسات التمويل الحكومية. وتوصي الدراسة بالتدريب المستمر للعاملين على كيفية استخدام أساليب العمل والأدوات الرقابية وتطويرها، والتحديث المستمر لأنظمة وبرمجيات الرقابة بما يتوافق والتطورات التكنولوجية الحديثة.

دراسة (Titus,2020) الحوكمة الإلكترونية ومكافحة الفساد في نيجيريا: قضايا وتفسيرات نظرية

لا يمكن دراسة التخلف في نيجيريا بشكل هادف بمعزل عن الوضع العام لهيكل الحكومة الذي يتميز بفساد إيجارات النفط الضائعة والفساد المؤسسي والسياسي المزمن. يعود ذلك في الغالب الى الافتقار الى المساءلة

والشفافية في القطاع الحكومي، بمساعدة نظام المحاسبة اليدوي والوثيقة الورقية العادية في تشغيل القطاع. الورقة عبارة عن بحث توثيقي يستخدم المنهجية النوعية في جمع البيانات وتحليلها. تقول الورقة أنه على الرغم من تنفيذ (الحوكمة الإلكترونية) في نيجيريا من حيث نظام معلومات الرواتب ومعلومات الموظفين المتكامل (IPPIS) ومقياس الدفع المسبق، الوقت البيومتري والحضور والحساب الفردي للخزانة (TSA) والدفع الإلكتروني من بين أمور أخرى كتدابير للحد من الفساد. ومع ذلك، ترى الدراسة أن جميع الجهات في القطاع العام لا تشارك في الحوكمة الإلكترونية حتى الآن. لذا خلصت الدراسة إلى أنه ما لم يتم البدء في ممارسة الحوكمة الإلكترونية بالشكل المناسب في جميع القطاعات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فانه سيستمر الفساد. وتوصي هذه الدراسة بأن التنفيذ الكامل للحوكمة في نيجيريا لن يؤدي فقط إلى تحسين الشفافية، الكفاءة والمساءلة فحسب، بل يقلل أيضًا من الممارسات الفاسدة في تقديم الخدمات العامة. كما سيلعب دورا حيويا في حوكمة الدولة بمساعدة آليات التغذية الراجعة (تتبع هوية المسؤولين المتورطين في الفساد والتحقق من طبيعة الفساد المرتكب).

دراسة (Tsutskiridze, 2020) تأثير الحكومة الإلكترونية على مستوى الفساد

الغرض من هذا المقال هو تحديد الطريقة التي يمكن للحكومة الإلكترونية من خلالها الحد من الفساد في البلاد وتحليل ديناميكيات أربعة مؤشرات للفساد في أوكرانيا. موضوع البحث هو ملامح طبيعة القانون المدني للنقود الإلكترونية. المنهجية: تم اختيار طرق البحث بناءً على موضوع الدراسة وموضوعها والغرض منها. عند البحث تم استخدام الأساليب العلمية العامة والخاصة للعلوم القانونية. وبالتالي فقد تم استخدام طريقة التحليل والتركيب وكذلك الطريقة المنطقية لصياغة نظرة شاملة حول العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والفساد، وخصائصها وطبيعتها القانونية. تم استخدام الطريقة المنطقية الدلالية لتحديد معنى مفهومي "الفساد" و "الحكومة الإلكترونية"، "التضخم": تم تطبيق طريقة النمذجة القانونية لصياغة الاستنتاجات والمقترحات ذات الصلة. النتائج: يتم تحليل

تأثير الحكومة الإلكترونية المحتمل على مستوى الفساد في الدولة، ولا سيما نزع الشخصية وإلغاء الضوابط والشفافية.

أهم المعوقات أمام تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية (مشاكل الوصول إلى الإنترنت، القائمة المحدودة للخدمات الإلكترونية، التخريب من قبل المسؤولين الحكوميين والعوامل المؤثرة على مستوى الفساد) الحرية الاقتصادية، التضخم، مستوى الرفاهية، الاستقرار السياسي) إن المقارنة بين المؤشرات الدولية على مستوى تطور الحكومة الإلكترونية ومستوى الفساد في أوكرانيا لا تؤكد هذا الاعتماد، على الرغم من وجود علاقة إيجابية بين تحرير المجال الاقتصادي والحد من مستوى الفساد. القيمة / الأصالة. تظهر الدراسة أن الحكومة الإلكترونية كأداة لمكافحة الفساد لا يمكن أن تكون فعالة إلا بالاشتراك مع وسائل أخرى. وعليه ينبغي توسيع قائمة ونطاق الخدمات العامة الإلكترونية؛ هذا يمكن أن يعطي زخما لمزيد من التحرير، وهو عنصر أساسي للحرية الاقتصادية.

دراسة (Aliyu,2020) استخدام برامج الدفع الإلكتروني كاستراتيجية لمكافحة الفساد في إفريقيا

سرقة الإيرادات العامة هي فشل أخلاقي يومي مرتبط بالفساد في البلدان الأفريقية. ومع ذلك فقد فشل العديد من القطاعات والوكالات الحكومية في إفريقيا في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق ثقافة الشفافية المطلوبة. ماذا تكشف الأدبيات الحديثة ونتائج الأبحاث التجريبية عن حلول لهذه المشاكل؟ وبالتالي فإن التركيز الأساسي لهذا الفصل هو إجراء مراجعة شاملة للأدبيات حول كيفية استخدام برامج الدفع الإلكتروني كاستراتيجية لمكافحة الفساد في إفريقيا. نظرًا للطبيعة المعقدة للفساد ينصب التركيز في هذا الفصل المقترح على فهم كيفية استخدام البلدان النامية الأخرى مثل ماليزيا لبرامج الدفع الإلكتروني بنجاح للحد من الفساد وتحسين المساءلة الوطنية. ستتم مراجعة نقدية للغموض الملحوظ في التعريف المعاصر للفساد من ثقافات مختلفة في أفريقيا. كما

سيتم فحص الغموض الذي يكتنف الالتزام الحقيقي للنخب الأفريقية في مكافحة الفساد من خلال حلول بديلة من الأدبيات الموجودة.

دراسة (القرني 2019م) دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية؛ تصميم نموذج

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية، ومن ثم وضع نموذج مقترح للإدارة الإلكترونية للقضاء على الفساد الإداري والمالي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة من 4 محاور رئيسة تناولت وعي المواطنين بأشكال الفساد الإداري والمالي، وبعض آثار الفساد الإداري والمالي، ودور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي، ودور النموذج المقترح في هذا المجال، وتكونت عينة الدراسة من (1200) شخص من سعوديين ومقيمين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمدينة جدة، أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، من أهمها: وعي المواطنين بانتشار أشكال الفساد الإداري والمالي، الآثار السلبية للفساد الإداري والمالي، ودوره في عرقلة المعاملات الحكومية والإدارية، تلعب الإدارة الإلكترونية دوراً كبيراً في الحد من الفساد الإداري والمالي، يحقق النموذج المقترَح العديد من المزايا ومنها: تنظيم العمل الإداري، الحد من التداخل الإداري، القضاء على المركزية، تطبيقَ الشفافية، الحد من المحسوبية والمحاباة، أتمتة الإجراءات الإدارية ودعم القضاء على الروتين الإداري، وفي ضوء النتائج السابقة قدّم الباحث عددًا من التوصيات، من أهمها: تطبيق النموذج الإلكتروني (نافذ) لتحقيق الأهداف التالية: متابعة المعاملات والطلبات؛ والقضاء على الفساد الإداري والمالي، والمساهمةِ في التحول الاقتصادي والاجتماعي لرؤية 2030.

دراسة (الشمري 2018م) دور التعاملات الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين في جوازات مطار الملك خالد في الرياض

تشكلت مشكلة الدراسة بعد ظهور بعض صور الفساد الإداري والمالي في الوحدات الإدارية الحكومية ومؤسساته ولإصلاح هذا الأمر لقد تم البحث عن سبل المعالجة فكانت التعاملات الإلكترونية أحد العلاجات الواقية من انتشار الفساد من جانب والعمل على منعه من جانب آخر، والتي تعمل على الحد من الفساد الإداري الموجود في بعض الأجهزة الإدارية الحكومية، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على إدارة جوازات مطار الملك خالد الدولي كونها أحد الأجهزة الحكومية التي يمارس فيها الموظفين أعمالهم وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة مجتمع وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة بجميع العاملين بالمديرية العامة للجوازات بمدينة وعليه وقد كان أفراد مجتمع الدراسة (600) عسكري وذلك خلال إجراء فترة الدراسة. وأما عينة الدراسة فقد بلغت (260) عينة عشوائية بسيطة. منهج الدراسة وأدواتها: اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح الاجتماعي وقد قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسته انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها. أهم النتائج: من واقع تطبيق التعاملات الإلكترونية بجميع منافذ المملكة الجوية والبرية والبحرية بما فيها مطار الملك خالد الدولي ترتبط بنظام موحد يديره مركز المعلومات الوطني من اجل التحكم في الدخول والخروج من وإلى المملكة تتمثل في وجود نظام أمني لحماية بيانات ومعلومات المستفيد في كافة التعاملات الإلكترونية نتيجة للمخاوف المتعلقة بتطبيق التعاملات الإلكترونية، مع ربط كافة الإدارات والمنافذ البحرية والجوية والبرية إلكترونياً ووجود رقابة على سير وعمل الأجهزة الإلكترونية. تتمثل مجالات التعاملات الإلكترونية من وجهة نظر العاملين في جوازات مطار الملك خالد: التحقق من الهوية عن طريق البصمة، توفير المعلومات الإحصائية للمسئولين، تنظيم المعلومات تخزينها، توفير المعلومات المساعدة في عمليات اتخاذ القرار، الانصراف والحضور، الرقابة الإدارية.

أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق التعاملات الإلكترونية تتمثل في نقص الدورات التدريبية والندوات في مجال استخدام الحاسب الآلي ونقص الكوادر البشرية المتخصصة وضعف في اللغة الانجليزية وضعف الوعي بأهمية استخدام وتطوير الحاسب الآلي في التعاملات الإلكترونية سبل مواجهة معوقات التعاملات الإلكترونية تتمثل في توفير الدعم المالي لتطبيق التعاملات الإلكترونية وتوفير صيانة دائم لأعطال أنظمة الحاسب الآلي وتوفير نظام أمني لحماية المعلومات وتنمية الوعي لدى العاملين وتوفير الدورات التدريبية في مجالات الحاسب الآلي وأهم التوصيات: أن يوجد نظام أمني متطور لحماية المعلومات في جوازات مطار الملك خالد وتفعيل سبل المراقبة الإلكترونية للإدارة العليا والاحتياط مستقبلاً لأي عمليات تخريب معلوماتي ، توفير الدورات التدريبية في مجالات الحاسب الالي والنزاهة لدى العاملين في جوازات مطار الملك خالد لتجنب الفساد بشتى صوره وأشكاله، تحفيز وتشجيع القيادات في جوازات مطار الملك خالد للعمل بتطبيق التعاملات الإلكترونية وتوثيق الصلة بين التعامل الإلكتروني والنزاهة في العمل.

دراسة (عزواني 2018م) علاقة الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالعقود الإدارية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالعقود الإدارية. وجاءت خطة الدراسة متمثلة في ثلاث مباحث، أستعرض الأول مفهوم الرقابة الإلكترونية وتقديرها فتُعد الرقابة تجميع لقدرات الحوسبة والإدارة والأفراد في إطار اتصال وتواصل تفاعلي فعال للتحقق من سير أعمال الإدارة وفقاً للقانون، ثم استعرضت خصائص الرقابة ومنها القدرة على تحقيق نتائج شاملة وسريعة مقابل الرقابة التقليدية وكونها مرنة بما فيه الكفاية لكي تعمل بكفاءة حتى إذا تم تغيير الخطط، وأيضاً مميزات الرقابة الإلكترونية عن الرقابة التقليدية ومن أهم هذه المميزات التخلص من الإجراءات البيروقراطية للرقابة في الإدارة ذاتها وبين الأجهزة الرقابية أيضاً. وكشف الثاني عن أنواع الرقابة الإلكترونية التي تعددت من دولة إلى أخري حسب التنظيم القانوني والسياسي الذي

تتبعه وتنقسم إلى رقابة تشريعية وإدارية وقضائية، وكذلك كشف عن الرقابة الإلكترونية الداخلية والخارجية ومن الدول المستخدمة لتلك الرقابة في العقود الإدارية الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة. وتطرق الثالث إلى متطلبات الرقابة الإلكترونية التقنية والإدارية مثل الحاسب الآلي وشبكات للحاسب ووسائل الاتصال، ومتطلبات الرقابة الإلكترونية القانونية والأمنية من تنظيم العقد الإداري الإلكتروني والكتابة والتوقيع الإلكتروني وأمن المعلومات. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الرقابة الإلكترونية تُعد أنجع وأضمن وسيلة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في العقود الإدارية، وأن الرقابة الإلكترونية تختلف عن الرقابة التقليدية من حيث الوقت والتنظيم والبنية التحتية. وأوصت الدراسة إلى ضرورة الإسراع في إصدار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية لتسهيل عمل المراقبين.

دراسة (ملوكي 2018م) دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية: دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة لتناول موضوع دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية، وتم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن بينها المستوى الشائع لأفراد الدراسة هو الليسانس بنسبة 74.70 %، والاختصاص الشائع لأفراد الدراسة هو المحاسبة بنسبة 50.60 %، وقبول فرضية الدراسة القائلة نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية. ومن بين توصيات الدراسة على مسؤولي البنوك زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بالبنوك وإعطاءها المكانة اللائقة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنوك. وعلى المراقبين الداخليين أن يلتزموا بالتشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبنوك، ويجب الاهتمام بتدعيم بالرقابة الداخلية بالبنوك وخاصة عملية فصل المهام داخل البنك، حيث هي حجر الزاوية في عملية التدقيق، مع تشجيع رقابة تقييم وتقويم الأداء.

1.3 التعليق على الدراسات السابقة:

قد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أهمية بحث تطبيق الرقابة الإلكترونية في المنظمات. وكذلك اتفقت في استخدام المنهج الوصفي مع بعض الدراسات. الا ان هذه الدراسة هدفت إلى تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على أثر الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في المشاريع التنموية وهو كأحد المواضيع التي لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

4. المنهجية والنتائج:

تم الاعتماد في تحليل موضوع الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. حيث يقوم المنهج الوصفي التحليلي على جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة تأثير العوامل على أحداث الظاهرة محل الدراسة.

ويشتمل مجتمع الدراسة على موظفي إدارة المشاريع بالهيئة الملكية بينبع والبالغ عددهم (500) موظف، وذلك بناء على المعلومات التي حصل عليها الباحث الرئيس عن موظفي الهيئة الملكية بينبع، خلال فترة الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الاول لعام 1441 -1442هـ. حدد الباحث الرئيس عينة عشوائية بسيطة على المعادلات الإحصائية الخاصة بتحديد حجم العينة (222موظف).

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث الرئيس على أسلوب الاستبانة (استبانة إلكترونية) كوسيلة لجمع البيانات، بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وقد تم تصميم الاستبانة بعد الاطلاع على الاطار النظري وعدد من الدراسات السابقة التي تتعلق بمتغيري الدارسة (لرقابة الإلكترونية، والفساد الاداري) من

أهمها: دراسة (عزواني 2018م) علاقة الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالعقود الإدارية ودراسة (القرني 2019م) دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية ودراسة (العدوان 2020م) أثر الرقابة الإلكترونية على مستوى أداء العاملين في مؤسسات التمويل الحكومية الأردنية وتم تطوير الاستبانة بما يتناسب مع متغيرات وأبعاد الدراسة الحالية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الطريقة الإلكترونية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS في معالجة البيانات الخاصة بإجابات مفردات العينة على الأسئلة الواردة في الاستبيان، وذلك من خلال الاعتماد على حساب وتحليل عدد من المؤشرات الإحصائية.

جدول 1: ثبات أداة الدراسة

المحور	البعد	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
أولاً، الرقابة الإلكترونية	**1. رقابة أداء العاملين.**	9	0.805
	2. رقابة تنفيذ المشاريع.	8	0.880
ثانياً، الفساد الإداري		6	0.760
الدرجة الكلية		23	0.795

تظهر قيم معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) في (جدول 1) إلى أن أبعاد الدراسة مرتفعة ومقبولة. بالنسبة لمحور الرقابة الالكترونية، فإن معامل الثبات لبعد رقابة أداء العاملين بقيمة (0.805) ومعامل الثبات لبعد رقابة تنفيذ المشاريع بقيمة (0.880). أما بالنسبة لمحور لفساد الإداري، فإن معامل الثبات لها بقيمة (0.760). أخيراً،

كان معامل الثبات للمقياس ككل (0.795)، مما يظهر ثبات المحاور والأبعاد ويمكن الاعتماد عليها لغرض الدراسة.

خصائص العينة المشاركة

جدول 2: خصائص العينة المشاركة (العدد 267 موظف)

العمر	من 19 إلى 29 سنة	46(17.2%)	**التعليم**	ثانوي فأقل	12 (4.5%)
	من 30 الى 39 سنة	73 (27.3%)		دبلوم	40 (15.0%)
	من 40 الى 49 سنة	124 (46.4%)		بكالوريوس	177 (66.3%)
	من 50 فاكثر	24 (9.0%)		دراسات عليا	38 (14.2%)
المسمى الوظيفي	مهندس	68 (25.5%)	**المرتبة الوظيفية**	من المرتبة 6 فأقل	25 (9.4%)
	منسق	72 (27.0%)		من المرتبة 7 إلى 9	72 (27.0%)
	اخصائي	92 (34,5%)		من المرتبة 10 إلى 12	81 (30.3%)
	إداري	29 (10.9%)		من المرتبة 13 إلى 15	80 (30.0%)
	أخرى	6 (2.2%)		من المرتبة 16 فأكثر	9 (3.4%)
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	21 (7.9%)	**الدورات التدريبية**	من 1 إلى 4	38 (14.2%)
	من 6 الى 10 سنوات	43 (16.1%)		من 5 إلى 7	70 (26.2%)

من 11 الى 15 سنة	46 (%17.2)		من 8 إلى 10	141 (%52.8)
من 16 الى 20 سنة	53 (%19.9)	**الدورات**	من 0 إلى 2	178 (%66.7)
21 سنة فاكثر	104 (%39.0)	**الحكومة الالكترونية**	من 3 إلى 4	56 (%20.9)
			من 5 إلى 7	33 (%12.4)

يظهر (جدول 2) بشمولية العينة وتمثيلها لجميع خصائص مجتمع الدراسة المحددة مسبقاً (العمر، التعليم، الوظيفة، المرتبة، الخبرة، عدد الدورات).

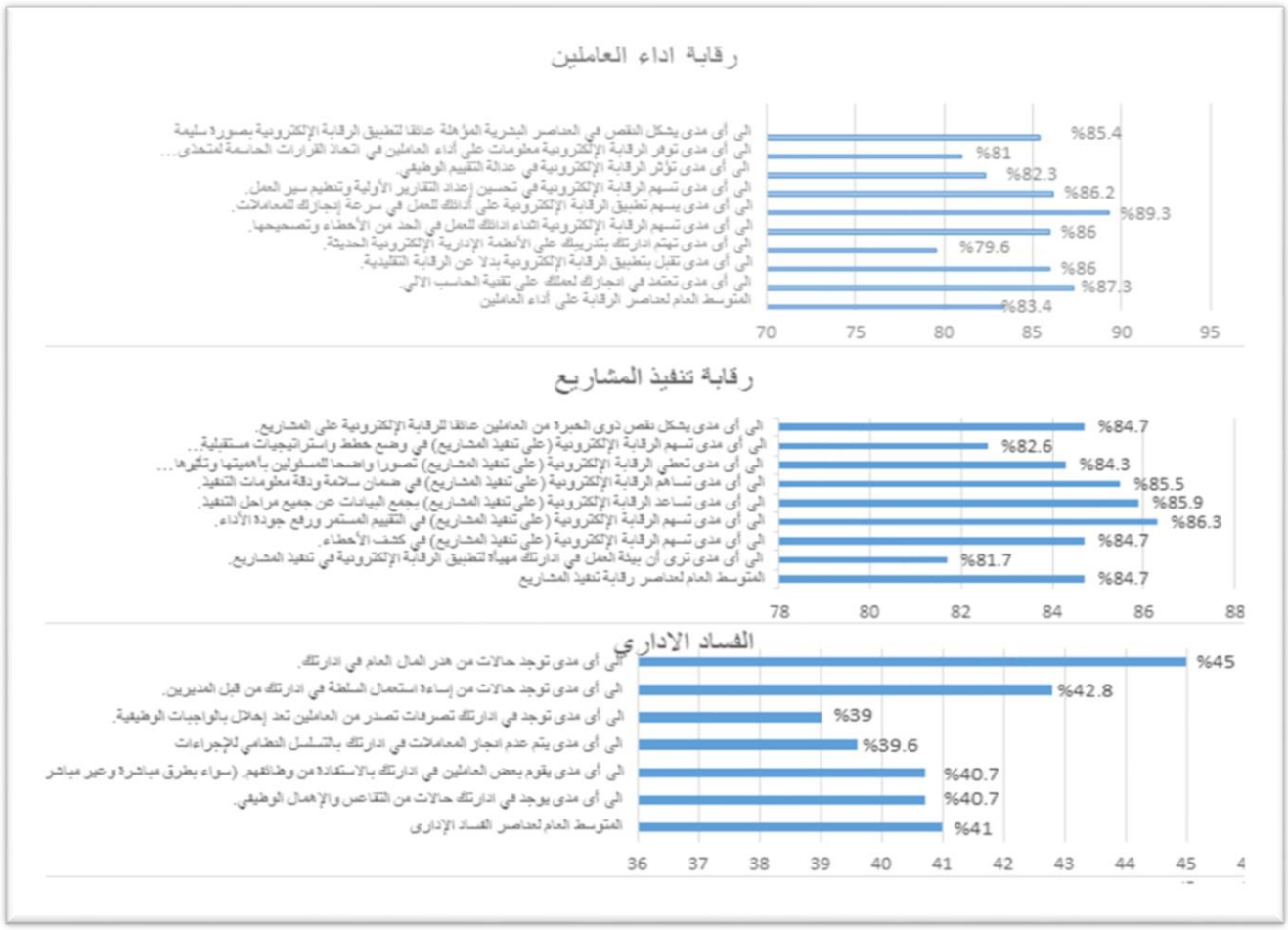

شكل 1: توضيح لنسب إجابات المشاركين عن الأسئلة الخاصة لكل متغيرات الدراسة (العدد 267 موظف)

يظهر (الشكل 1) مقارنة لنسب اجابات المشاركين في محوري الرقابة الإلكترونية والفساد الإداري. ويلاحظ بأن اجوبة بعدي المتغير المستقل متقاربة، حيث كان المتوسط العام لرقابة أداء العاملين بقيمة (83.4%) في حين كان المتوسط العام لرقابة تنفيذ المشاريع بقيمة (84.7%). أما بالنسبة لعناصر كل بعد للمتغير المستقل، فنجد أيضاً انها متقاربة بصورة كبيرة، حيث كانت الإجابات متراوحة بين (79.6%) فأدنى نسبة و (89.3%) كأعلى نسبة.

وكانت أعلى نسبة (89.3%) في بعد رقابة أداء العاملين لعنصر مساهمة تطبيق الرقابة الإلكترونية على أداء العمل في سرعة إنجاز المعاملات، تليها (87,3%) وهي الاعتماد في انجازات العمل على تقنية الحاسب الالي، تليها (86,2%) مساهمة الرقابة الإلكترونية في تحسين إعداد التقارير الأولية وتنظيم سير العمل. ثم تليها (86%) في عنصرين هما: مساهمة الرقابة الإلكترونية اثناء ادائك للعمل في الحد من الأخطاء وتصحيحها. وتقبل تطبيق الرقابة الإلكترونية بدلا عن الرقابة التقليدية. وكانت أدنى النسب في هذا البعد تخص اهتمام الإدارة بالتدريب على الأنظمة الإدارية الإلكترونية الحديثة بقيمة (79.6%). يليها بفارق عنصر توفير الرقابة الإلكترونية معلومات على أداء العاملين في اتخاذ القرارات الحاسمة لمتخذي القرار بقيمة (81%)، ثم تأثير الرقابة الإلكترونية في عدالة التقييم الوظيفي بقيمة (82.3%). ثم يليه عنصر النقص في العناصر البشرية المؤهلة يعد عائقا لتطبيق الرقابة الإلكترونية بقية (85.4%).

أما بالنسبة لبعد رقابة تنفيذ المشاريع، فنجد بأن أعلى نسبة هي لمساهمة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) في التقييم المستمر ورفع جودة الأداء بنسبة (86.3%) وتليها مساعدة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) بجمع البيانات عن جميع مراحل التنفيذ بنسبة (85.9%) ومساهمة الرقابة الإلكترونية في ضمان سلامة ودقة معلومات التنفيذ بقيمة (85.5%). يأتي بعدها عنصرين بنسبة (84.7%) وهي مساهمة الرقابة الإلكترونية

(على تنفيذ المشاريع) في كشف الأخطاء ونقص ذوي الخبرة من العاملين يعد عائقا للرقابة الإلكترونية على المشاريع.. أما النسب المتدنية، فكانت لعنصر تهيؤ بيئة العمل في الإدارة لتطبيق الرقابة الإلكترونية في تنفيذ المشاريع بقيمة (81.7%)، يليها بفارق عنصر مساهمة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) في وضع خطط واستراتيجيات مستقبلية لتطوير المشاريع بقيمة (82.6%). ثم لعنصر اعطاء الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) تصورا واضحا للمسئولين بأهميتها وتأثيرها على سير الاعمال بقيمة (84,3%).

أخيراً، تظهر عناصر الفساد الإداري بانخفاض النسب بصورة ملحوظة مقارنة بعناصر الرقابة الإلكترونية، حيث أن المتوسط العام للمحور بقيمة (41%). وتتراوح نسب العناصر بين (39%) كأقل نسبة لعنصر وجود تصرفات تصدر من العاملين في ادارتك تعد إخلال بالواجبات الوظيفية. وأعلى نسبة (45%) لعنصر وجود حالات من هدر المال العام في ادارتك.

الجدول 3: الانحدار اللوجستي (LR) يشرح تأثير رقابة أداء العاملين على الفساد الإداري

العوامل الخاصة ببعد رقابة أداء العاملين والمؤثرة على الفساد الإداري	المعامل Coeff.	الخطأ المعياري Std. Err.	القيمة الاحتمالية Sig.
1 الاعتماد في انجازات العمل على تقنية الحاسب الالي	-.070-	.067	.272
2 تقبل تطبيق الرقابة الإلكترونية بدلا عن الرقابة التقليدية	.050	.043	.513
3 اهتمام الإدارة بالتدريب على الأنظمة الإدارية الإلكترونية الحديثة	-.250-	.042	.001
4 مساهمة الرقابة الإلكترونية اثناء اداء العمل في الحد من الأخطاء وتصحيحها	.169	.069	.061

5	مساهمة تطبيق الرقابة الإلكترونية على أداء العمل في سرعة إنجاز المعاملات	-.287-	.078	.006
6	مساهمة الرقابة الإلكترونية في تحسين إعداد التقارير الأولية وتنظيم سير العمل	.072	.067	.373
7	تأثير الرقابة الإلكترونية في عدالة التقييم الوظيفي	-.262-	.055	.002
8	توفير الرقابة الإلكترونية معلومات على أداء العاملين في اتخاذ القرارات الحاسمة لمتخذي القرار	.282	.061	.001
9	مدى تشكيل النقص في العناصر البشرية المؤهلة عائقا لتطبيق الرقابة الإلكترونية بصورة سليمة	.046	.050	.495
	ثابت (Constant)	2.697	.413	0.000
	عدد الملاحظات	267		
	LR Chi-square	0.008*		

وجد بعد تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) في (الجدول 3) بأن هناك علاقة بين بعد رقابة أداء العاملين ومحور الفساد الإداري (القيمة الاحتمالية =0.008≤ 0,05) مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) في كلا من العناصر التالية:

اهتمام الإدارة بالتدريب على الأنظمة الإدارية الإلكترونية الحديثة بالقيم (القيمة الاحتمالية =0.001، المعامل= −0.250) وكذلك مساهمة تطبيق الرقابة الإلكترونية على أداء العمل في سرعة إنجاز المعاملات بالقيم (القيمة الاحتمالية =0.006، المعامل= −0.278). وتأثير الرقابة الإلكترونية في عدالة التقييم الوظيفي بالقيم

(القيمة الاحتمالية =0.002، المعامل= −0.262)وتوفير الرقابة الإلكترونية لمعلومات على أداء العاملين تسهم في اتخاذ القرارات الحاسمة لمتخذي القرار بالقيم (القيمة الاحتمالية =0.001، المعامل= −0.282) والقيمة السلبية في العناصر السابقة تظهر العلاقة العكسية، أي أن كلما زاد اهتمام الإدارة بالتدريب على الأنظمة الإدارية الإلكترونية الحديثة كلما قل الفساد الإداري بالمنظمة وكلما زاد اهتمام الإدارة بتطبيق الأنظمة الإدارية الإلكترونية الحديثة كلما زادت سرعة إنجاز المعاملات وزادت العدالة في التقييم الوظيفي.

الجدول 4: الانحدار اللوجستي (LR) يشرح تأثير رقابة تنفيذ المشاريع على الفساد الإداري

العوامل الخاصة ببعد رقابة تنفيذ المشاريع والمؤثرة على الفساد الإداري	المعامل Coeff.	الخطأ المعياري Std. Err.	القيمة الاحتمالية Sig.
1 تهيؤ بيئة العمل في الإدارة لتطبيق الرقابة الإلكترونية في تنفيذ المشاريع	−.117−	.058	.044
2 مساهمة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) في كشف الأخطاء	−.044−	.092	.635
3 مساهمة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) في التقييم المستمر ورفع جودة الأداء	.110	.103	.285
4 مساعدة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) بجمع البيانات عن جميع مراحل التنفيذ	−.038−	.084	.653
5 مساهمة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) في ضمان سلامة ودقة معلومات التنفيذ	−.126−	.096	.191

6 اعطاء الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) تصورا واضحا للمسئولين بأهميتها وتأثيرها على سير الاعمال	-.036-	.069	.060
7 مساهمة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) في وضع خطط واستراتيجيات مستقبلية لتطوير المشاريع	.296	.077	.000
8 تشكيل نقص ذوي الخبرة من العاملين عائقا للرقابة الإلكترونية على المشاريع	.082	.061	.180
ثابت (Constant)	1.536	.339	.000
عدد الملاحظات	267		
LR Chi-square	0.035		

وجد بعد تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) في (الجدول 4) بأن هناك علاقة بين بعد رقابة تنفيذ المشاريع ومحور الفساد الإداري (القيمة الاحتمالية = 0.035≥0.05) تتضح في عنصرين هما: تهيؤ بيئة العمل في الإدارة لتطبيق الرقابة الإلكترونية في تنفيذ المشاريع بالقيم (القيمة الاحتمالية =0.044، المعامل= -0.117) وكذلك عنصر مساهمة الرقابة الإلكترونية (على تنفيذ المشاريع) في وضع خطط واستراتيجيات مستقبلية لتطوير المشاريع بالقيم (القيمة الاحتمالية =0.000، المعامل= -0.296) ويتضح ان هناك علاقة عكسية تظهر في أغلب العناصر الأخرى تبين انه كلما زاد اهتمام الإدارة بتطبيق الأنظمة الإدارية الإلكترونية الحديثة على المشاريع كلما قل مستوى الفساد، الا انها لم توضح علاقة وثيقة بين المتغيرين كون القيمة الاحتمالية لتلك العلاقات ليست عند مستوى الدلالة (0.05).

5. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحثين، وبعد الرجوع إلى مناقشة محاور الدراسة، يُقترح عدة توصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً: التوصيات العلمية:

1- الاهتمام بإجراء الدراسات البحثية التي تناقش جوانب مختلفة للرقابة الإلكترونية، والفساد الإداري.

2- زيادة نسبة اهتمام الإدارة بتدريب العاملين في المشاريع التنموية بالهيئة الملكية بينبع على الأنظمة الإدارية الإلكترونية الحديثة.

3- وضع الأنظمة واللوائح التي من شأنها تنظيم العمل داخل الهيئة، والتي تحدد المكافآت في حال الإنجاز وتحقيق الأهداف، والعقوبات التي تطبق على المقصرين.

ثانياً: التوصيات التطبيقية:

1- زيادة نسبة اهتمام إدارة المشاريع بالهيئة الملكية بينبع بتطبيق عدالة التقييم الوظيفي.

2- العمل على توفير المعلومات اللازمة حول أداء العاملين بما يساهم في تقييمهم بحيادية وموضوعية.

3- تهيئة بيئة العمل في إدارة المشاريع بالهيئة الملكية بينبع على المشاريع التنموية بما يتلاءم مع تطبيق الرقابة الإلكترونية في تنفيذ المشاريع لتحسين الأداء والكفاءة وكشف الأخطاء ومحاولة تصحيحها وتحسين مخرجات المشاريع.

4- العمل على وضع خطط واستراتيجيات مستقبلية لتطوير المشاريع التنموية بغرض تحقيق الاستغلال الأمثل للرقابة الإلكترونية.

5- الإيعاز لإدارة المشاريع بالهيئة الملكية بينبع إلى العاملين لديها بأهمية الاستفادة من وظائفهم في خدمة الأهداف العامة للهيئة الملكية.

6- العمل على توفير العناصر البشرية المؤهلة وذات الخبرة لتنفيذ المهام الوظيفية المختلفة داخل إدارة الهيئة الملكية بينبع المشرفة على المشاريع التنموية.

7- متابعة العمل الإداريٍ لإدارة المشاريع بالهيئة الملكية بينبع ومعاقبة المتقاعسين والمهملين وظيفياً.

6. الخاتمة:

يعتبر الفساد بشكل عام أحد أهم العوائق أمام التنمية الاقتصادية للدول، وتعد الرقابة الإلكترونية أداة هامة ومؤثرة أثبتت دورها في تعزيز الشفافية والحد من الفساد، فقد شهدت الدول التي استثمرت بشكل أكبر في الرقابة والحوكمة الإلكترونية انخفاضًا أكبر في مستويات الفساد.

ولقد جاء هذا البحث يركز على واقع تطبيق الرقابة الإلكترونية في إدارة المشاريع في الهيئة الملكية بينبع، حيث ناقش الباحثين دور وأهمية الرقابة الإلكترونية في الحد من مظاهر الفساد الإداري وإبراز مفهوم الفساد الإداري وأثر انتشار هذه الأمراض في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف جودة العمل والتأثير السلبي بشكل عام على مستويات الأداء في الهيئة محل الدراسة، وذلك من خلال آراء ووجهات نظر الموظفين العاملين في إدارات المشاريع بالهيئة الملكية بينبع.

7. المراجع:

أولاً، المراجع العربية:

الشريف، عمر احمد وعبد العليم، أسامة محمد وبيومي، هشام محمد (2013). الادارة الالكترونية مدخل الى الإدارة التعليمية الحديثة، عمان، دار المناهج للنشر.

بحر، يوسف عيد عطية (2011). الفساد الإداري المسببات والعلاج دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، مجلة جامعة الزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد2.

جرار، اماني غازي (2018). إدارة المشاريع التنموية، ط1، دار اليازوري.

خليل، نبيل سعد، (2014). إدارة المؤسسات التربوية في بدايات الألفية الثالثة، القاهرة، دار الفجر.

الروسان، مصطفي عبدالله محمد توفيق (2018م). قرار فقد الوظيفة كسبب لانتهاء خدمة الموظف العام وحدود الرقابة القضائية عليه: دراسة مقارنة. مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، المجلد 5، العدد 1، ص 35-94.

السلمي، علي، والدباغ، رياض (2011). تقنيات المعلومات الإدارية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

سليمان؛ سالم (٢٠١١). الفساد السياسي والأداء الإداري، الحوار المتمدن، العدد 3422، شبكة المعلومات الدولية.

الشمري، محمد نايف (2018). دور التعاملات الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين في جوازات مطار الملك خالد في الرياض، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الظاهر، نعيم إبراهيم (2009). اساسيات الإدارة المبادئ والتطبيقات الحديثة، عمان، عالم الكتب الحديث للنشر.

طراونة، حسين احمد، وتوفيق عبدالهادي (2011). الرقابة الادارية، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر، ص25 وص27.

الطماوي، سليمان محمد (2014). مبادى القانون الإداري دارسة مقارنة. الكتاب الثالث أموال الإدارة العامة وامتيازاتها، دار الفكر العربي، القاهرة.

عبد الناصر؛ موسي، ومحمد قريشي (2011). مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة–بسكرة–الجزائر، مجلة الباحث، عدد 9.

العدوان، ياسر مناع (2020). أثر الرقابة الإلكترونية على مستوى أداء العاملين في مؤسسات التمويل الحكومية الأردنية، الأردن، جامعة جرش، جرش للبحوث والدراسات، مج21, ع1.

القرني، حسن عبدالله بن حسن (2019). رسالة ماجستير بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية؛ تصميم نموذج، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الآداب والعلوم الانسانية، مجلد 27 عدد 6.

معابرة، محمود محمد (2011). الفساد ومعالجته في الشريعة الإسلامية، عمان، دار الثقافة.

الموسى، حسن خلف (2014). الفساد الإداري في المجتمعات النامية "الاسباب – المظاهر – العلاج" مصر نموذجا، مصر، المركز الديمقراطي الربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، الطبعة الاولى.

النجار، فريد (2010). إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، ط 2، القاهرة: مصر، ايتراك للنشر والتوزيع.

هلال، محمد عبد الغني حسن(2010م). مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، دار الكتب، القاهرة.

(يحيى، سعدي (2009). الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفساد وسبل مكافحته، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 2.

ثانياً، المراجع الاجنبية:

Titus, Utibe Monday (2020). *E- governance and the Fight against Corruption in Nigeria: Theoretical Issues and Explanations*, Department of Political Science, UsmanuDanfodiyo University, Sokoto utibetitus@yahoo.com, 07039503622, Educational Resurgence Journal Volume 2, Issue 4, July 2020 ISSN 2581-9100.

Tsutskiridze, Maksym (2020). *The Impact of E-government on the Level of Corruption*, National Academy of Internal Affairs, Ukrain, https://doi.org/10.30525/2256-0742/2020-6-2-93-99

Aliyu, Olayemi Abdullateef (2020). Using Electronic Payment Programs as an Anti-Corruption Strategy in Africa, Chris Niyi Arasanmi (Toi Ohomai Institute of Technology, New Zealand) and Samuel M. Ekundayo (Eastern (Institute of Technology, New Zealand Source Title: Impact of Mobile .Payment Applications and Transfers on Business